T07-01220

٣٥
١٦

جامعة طنطا - كلية الحقوق
رسائل دكتوراه - ماجستير
الرقم / ٧٥٠٩

جامعة طنطا
كلية الحقوق
الدراسات العليا

مدى الرقابة القضائية على القرارات التأديبية

دراسة تطبيقية مقارنة
فى النظامين القضائيين المصرى والمغربى

رسالة مقدمة إلى كلية الحقوق جامعة طنطا
للحصول على درجة الماجستير فى الحقوق

مقدمه من الباحثة
نادية بنيوسف

لجنة المناقشة والحكم مكونة من السادة:

السيد الأستاذ الدكتور/ مصطفى محمود عفيفى
أستاذ ورئيس مجلس قسم القانون العام وعميد كلية الحقوق
جامعة طنطا الأسبق. (مشرفاً ورئيساً)

السيد الأستاذ الدكتور/ عبد العظيم محمد عبد السلام
أستاذ القانون العام وعميد كلية الحقوق جامعة المنوفية. (عضـــواً)

السيد الأستاذ الدكتور/ عمرو أحمد حسبو
أستاذ القانون العام المساعد بكلية الحقوق جامعة طنطا. (عضـــواً)

٢٠٠٦/٢٠٠٥

بسم الله الرحمن الرحيم

وَلَولاَ دَفعُ اللهِ النَّاسَ بَعضَهُم بِبَعضٍ لَّفَسَدَتِ الأَرضُ

وَلاكِنَّ اللهَ ذُو فَضلٍ عَلَى العَالَمِينَ

صدق الله العظيم

سورة البقرة الآية (٢٥١)

إهـــداء

أبدأ كلامى بإسم الله الرحمن الرحيم

- كل الرضا لله.
- كل الحب لوالدى.
- كل الإحترام والتقدير لأستاذى

أ.د/ مصطفى محمود عفيفى

شكر وتقدير

أنا الآن حيث أحضرتنى أفكارى ، وسأكون غداً حيث تأخذنى أفكارى .

الحب المعبق بالوعى لبلدى المغرب مصر .

حقيقة أن الفن طويل، والحياة قصيرة ، والفرصة عابرة، والتجربة مريبة، والحكم عسير.

لكن يبقى الرجل هو الأسلوب .

هذا الأسلوب وجدته فى شخص أستاذنا الجليل الدكتور/ مصطفى محمود عفيفى، الذى علمنى كيف أدرس فشلى لأتعلم نجاحى .

أشكره جزيل الشكر، لا لأن إسمه وكتاباته قد علت وصارت عبر وطنية ، لكن لأنه اتسم بخلق جمع بين فهم العلم وتعليمه، وكيفية معرفة استغلال القيمة والقدرة للشخص المتعامل معه، فيجعل من هذا الأخير سلطة حقيقية.

شكرى كثير لكنه قليل أمام مجهودك العظيم يا استاذى فى انجاز رسالتنا اشرافاً ومناقشتاً رغم انشغالاتك العلمية الكثيرة .

كما أتوجه بالشكر والامتنان بجامعة المنوفية ممثلة فى شخص أستاذنا الدكتور / عبد العظيم محمد عبد السلام، على تفضله بكل رحب وسعادة قبول مناقشة رسالتنا المتواضعة .

وشكرى وإمتنانى لأستاذنا الدكتور/ عمرو أحمد حسبو ، على قبوله مناقشتنا ، ولن أنسى كلمتك القائلة «لا يمكن استخلاص أحكام قيمية على أساس بيانات دون دراسة شخصية الإنسان نفسه محل التقويم».

كونك وأمامك كتاباً مفتوحاً فى حوار مع أشخاص يحملون فكراً نقياً هى المتعة التى ليس لها مثيل.

سأتخطى بذلك كل إختلاف ، وساخاطب كل ما هو مشترك بيننا، فالشكر الذى يفيض بالإحترام لجامعة طنطا، وخاصة كلية الحقوق، وعلى رأسها العمداء الذين عاصرتهم ،

السيد الأستاذ الدكتور/ مصطفى محمود عفيفى.

السيد الأستاذ الدكتور/ مصطفى أحمد فؤاد، الشخصية التى اتسمت بالإتزان ، وعرفت كيف توازن بين التفاؤل والواقعية.

السيد الأستاذ الدكتور/ حسين فتحى عثمان، أمنيتى لك بالتوفيق فى ظل رياستك الجديدة.

وشكرى لكل وكلاء الكلية وأخص بالذكر وكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث السيد الأستاذ الدكتور/ أحمد يوسف الشحات .

وكاترة كلية الحقوق وأخص بالذكر السيد الدكتور/ أيمن محمد أبو حمزه .

وشكرى لكل الإداريين والموظفين.

مقدمة:-

على حد قول ميشيل سيريس "Michel serres" أن السلطات الثلاث التى تعتبر السلطات الرئيسية فى المجتمعات الحديثة تستعمل ثلاث مكونات للتخاطب: أولهما أن قيمة الحقيقية هى العلم ، وثانيهما أن قيمة الأغراء والجذب هى وسائل الأعلام ، وثالثهما أن القيمة الرائدة أو المنتجة أكثر هى مجموع المنظومة القانونية الإدارية[1] .

ولهذا وقع اختيارنا على السلطة الثالثة فى موضوع مدى الرقابة القضائية على القرارات التأديبية، ودراسته دراسة تطبيقية مقارنة فى كل من الأنظمة القضائية التالية: فرنسا ، مصر المغرب.

والذى يبدو من التوجه للأحكام القضائية فى هذه الدول بما تشتمل عليه من رقابة تطبيق القاعدة، والتشبث بالقواعد الإجرائية، تؤكد على ضرورة تمكين الموظف من ضمانات تجاه سلطة الإدارة بدون أن يمس ذلك إمتيازاتها العادية.

وإذا كان من واجب الإدارة أن تحافظ على سلطة الدولة ، والعمل على احترام هذه السلطة، واحترام ممثليها من جانب جميع الموظفين ، وصون كرامتهم ، فللموظف حقوق يجب أن تصان وتحفظ وعليه للإدارة واجبات ينبغى أن تراعى وتنجز.

إن أى تنظيم إدارى لا يمكن أن يقوم إلا باحترام مجموعة من العلاقات التى تربط الموظف بإدارته ، وكل إخلال بمقومات هذه العلاقات من شأنه أن يخلق نوعا من التصرفات التى تفضى إلى الخروج عن الضوابط القانونية ، وهو الأمر الذى يستدعى تدخل سلطة ضبط، لأنه من العبث أن ينتظر من كل موظف أن يكون قديسا "Missionnaire" ، فالبعض يظل الطريق، عند دخوله الخدمة ، ولا يقوى على مقاومة التكاسل وعدم الاستقامة [2].

فأصبح من الضرورى تبعا لذلك وجود نظام تأديبى لموظفى الدولة يشمل مجموعة القواعد والأحكام التى تبين واجباتهم وتحدد الجزاءات ويكون من اختصاص السلطة التأديبية توقيعها وفق إجراءات معينة. [3]

---

[1] Les trois pouvoirs qui sont les pouvoirs principaux des sociétés modernes utilisent trois composantes du langages : La valeur de vérité c'est la science, la valeur de séduction c'est les médias et la valeur performative, c'est tout le bloc juridico administratif"; Série, Séminaires et colloques n°. 5. Tribunaux administratifs et Etat de droit, Travaux du colloques international organisé par la faculté de droit, Marrakech 04-05, février, 1994: P.40.

[2] S. Serge ; Délinquance et répression Disciplinaire dans la Fonction Public, th; Dr; Paris 1969; p. 8.

[3] الدكتور حمدى أمين عبد الهادى، إدارة شئون موظفى الدولة أصولها وأساليبها، ط. ١٩٨٢، القاهرة، ص. ٢٢٥.

فهرس تحليلى للرسالة

الصفحة

مقدمة..... ١
موضوع البحث..... ٣
أهمية موضوع البحث..... ٤
إشكالية البحث..... ٤
خطة البحث..... ٦

البـــاب الأول

مظاهر التطور نحو القضائية فى التشريعات الوظيفية المختلفة فى كل من فرنسا، وجمهورية مصر العربية، والمملكة المغربية

الفصل الأول: أساسيات فى سلطة التأديب..... ١٠
المبحث الأول: مفهوم السلطة التأديبية..... ١١
المبحث الثانى: أساس سلطة التأديب..... ١٣
- **المطلب الأول**: النظرية التعاقدية..... ١٤
- **المطلب الثانى**: النظرية التنظيمية..... ١٥
المبحث الثالث: الإتجاهات العامة فى النظم التأديبية..... ١٩
- **المطلب الأول**: النظام التأديبى الإدارى الرئاسى..... ١٩
- **المطلب الثانى**: النظام التأديبى القضائى..... ٢١
- **المطلب الثالث**: النظام التأديبى شبه القضائى..... ٢٢
الفصل الثانى: السلطة التأديبية ومبدأ القضائية..... ٢٦
المبحث الأول: مفهوم مبدأ القضائية..... ٢٧
. **أولاً** : موقف التشريع الوظيفى من التطور نحو القضائية..... ٢٧
. **ثانياً**: موقف الفقه والقضاء من التطور نحو القضائية ٢٨
المبحث الثانى : شروط تحقيق مبدأ قضائية السلطة التأديبية..... ٣٠
. **أولاً**: تمتع القضاء التأديبى بالحرية والاستقلال..... ٣٠
. **ثانياً**: ضمانات التأديب. ٣١
الفصل الثالث: مظاهر التطور نحـو قضـائية السـلطة التأديبيـة فـى كـل مـن فرنسا ، جمهورية مصر العربية ، المملكة المغربية..... ٣٤
المبحث الأول : السلطة التأديبية ومظاهر قضائيتها فى جمهورية فرنسا..... ٣٦

- **المطلب الأول** : مظاهر القضائية خلال المرحلة السابقة على صدور القانون رقم ٦٣٤ يوليوز ١٩٨٣..... ٣٧
. **الفرع الأول**: ضمانات التحقيق وضمانات المحاكمة ٣٧
. أولاً: ضمانات التحقيق..... ٣٧
. ثانياً: ضمانات المحاكمة ٤٠
. **الفرع الثانى**: الضمانات اللاحقة على توقيع الجزاء..... ٤٤
. أولاً : التظلم الإدارى ٤٤
. ثانياً: الطعن القضائى ٤٥
- **المطلب الثانى** : مظاهر القضائية خلال المرحلة اللاحقة على صدور القانون رقم ٦٣٤يوليوز ١٩٨٣..... ٤٧
. **الفرع الأول**: قانون ١٩٨٣ وقضائية السلطة التأديبية ٤٨
. **الفرع الثانى** : الضمانات المقررة فى التأديب الإدارى فى فرنسا..... ٥١
المبحث الثانى : السلطة التأديبية ومظاهر قضائيتها فى جمهورية مصر العربية..... ٥٣
- **المطلب الأول**: مظاهر التطور نحو القضائية فى المرحلة السابقة على صدور القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨..... ٥٥
. **الفرع الأول**: الضمانات التأديبية السابقة على توقيع الجزاء ٥٦
. **الفرع الثانى** : الضمانات التأديبية اللاحقة على توقيع الجزاء ٥٩
- **المطلب الثانى**: مظاهر التطور نحو القضائية فى المرحلة اللاحقة على صدور القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨..... ٦٠
. **الفرع الأول**: الضمانات التأديبية السابقة على توقيع الجزاء ٦١
. **الفرع الثانى** : الضمانات التأديبية اللاحقة على توقيع الجزاء ٦٤
المبحث الثالث: السلطة التأديبية ومظاهر قضائيتها فى المملكة المغربية ٦٧
- **المطلب الأول**: مظاهر التطور نحو قضائية السلطة التأديبية فى المرحلة السابقة على صدور الظهير الشريف رقم ٨-٢٤- فبراير ١٩٥٨ ..... ٦٩
- **المطلب الثانى**: مظاهر التطور نحو قضائية السلطة التأديبية فى المرحلة اللاحقة على صدور الظهير الشريف رقم ٨-٢٤- فبراير ١٩٥٨ ..... ٧١
. **الفرع الأول**: الضمانات التأديبية السابقة على توقيع الجزاء ٧٣
. **الفرع الثانى**: الضمانات التأديبية اللاحقة على توقيع الجزاء ٧٦
. أولاً: التظلم الإدارى..... ٧٦
. ثانياً: الطعن القضائى..... ٧٧

الباب الثانى

الرقابة القضائية على القرارات التأديبية فى الأنظمة القضائية التالية فى كل من فرنسا وجمهورية مصر العربية والمملكة المغربية

الفصل الأول : الرقابة القضائية على ركن الشكل والإجراءات فى القرارات التأديبية ٨٥

المبحث الأول: الرقابة القضائية على ركن الشكل والإجراءات فى القرارات التأديبية فى فرنسا..... ٨٧

- **المطلب الأول**: الرقابة القضائية على القرارات التأديبية الرئاسية..... ٨٩
- **المطلب الثانى** : الرقابة القضائية على القرارات التأديبية المجلسية..... ٩٠

المبحث الثانى: الرقابة القضائية على ركن الشكل والإجراءات فى القرارات التأديبية فى جمهورية مصر العربية..... ٩١

- **المطلب الأول**: الرقابة القضائية على القرارات التأديبية الرئاسية ٩١
- **المطلب الثانى** : الرقابة القضائية على القرارات التأديبية المجلسية..... ٩٢

المبحث الثالث: الرقابة القضائية على ركن الشكل والإجراءات فى القرارات التأديبية فى المملكة المغربية ٩٥

- **المطلب الأول**: الرقابة القضائية على القرارات التأديبية الرئاسية..... ٩٦
- **المطلب الثانى** : الرقابة القضائية على القرارات التأديبية المجلسية ٩٩

المبحث الرابع: التقييم النهائى لفاعلية قواعد الرقابة القضائية علـــى ركن الشكل والإجراءات فى القرارات التأديبية..... ١٠٢

الفصل الثانى : الرقابة القضائية على ركن الاختصاص فى القرارات التأديبية..... ١٠٥

المبحث الأول: الرقابة القضائية على ركن الاختصاص فى القرارات التأديبية فـــى فرنسا..... ١٠٧

- **المطلب الأول**: الرقابة القضائية على عيب عدم الاختصاص الجسيم..... ١٠٨
- **المطلب الثانى** : الرقابة القضائية على عيب عدم الاختصاص البسيط..... ١١٠

المبحث الثانى : الرقابة القضائية على ركن الاختصاص فى القرارات التأديبية فى جمهورية مصر العربية..... ١١٤

- **المطلب الأول** : الرقابة القضائية على عيب الاختصاص الجسيم..... ١١٥
- **المطلب الثانى**: الرقابة القضائية على عيب الاختصاص البسيط..... ١١٨

المبحث الثالث: الرقابة القضائية على ركن الاختصاص فى القرارات التأديبية فـــى المملكة المغربية ١٢١

- **المطلب الأول**: الرقابة القضائية على عيب عدم الاختصاص الجسيم..... ١٢٢
- **المطلب الثانى**: الرقابة القضائية على عيب عدم الاختصاص البسيط..... ١٢٣

المبحث الرابع: التقييم النهائى لفاعلية قواعد الرقابة القضائية على ركن الاختصاص فى القرارات التأديبية..... ١٢٥

الفصل الثالث: الرقابة القضائية على مخالفة القرارات التأديبية للقانون أو الخطأ فى تطبيقه أو تأويله..... ١٢٦
المبحث الأول: الرقابة القضائية على مخالفة القرارات التأديبية للقانون أو الخطأ فى تطبيقه أو تأويله فى فرنسا..... ١٢٧
- **المطلب الأول:** الرقابة القضائية على ركن السبب فى القرارات التأديبية..... ١٢٩
- **المطلب الثانى:** الرقابة القضائية على ركن المحل فى القرارات التأديبية..... ١٣٣
المبحث الثانى: الرقابة القضائية على مخالفة القرارات التأديبية للقانون أو الخطأ فى تطبيقه أو تأويله فى جمهورية مصر العربية ١٣٤
- **المطلب الأول:** الرقابة القضائية على ركن السبب فى القرارات التأديبية ١٣٥
- **المطلب الثانى** : الرقابة القضائية على ركن المحل فى القرارات التأديبية ١٣٧
المبحث الثالث: الرقابة القضائية على مخالفة القرارات التأديبية للقانون أو الخطأ فى تطبيقه أو تأويله فى المملكة المغربية..... ١٣٩
- **المطلب الأول:** الرقابة القضائية على ركن السبب فى القرارات التأديبية ١٤٠
- **المطلب الثانى** : الرقابة على ركن المحل فى القرارات التأديبية ١٤٤
المبحث الرابع: التقييم النهائى لفاعلية قواعد الرقابة القضائية على ركن مخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه أو تأويله فى القرارات التأديبية..... ١٤٥
الفصل الرابع: الرقابة القضائية على ركن عيب الانحراف فى استعمال السلطة فى القرارات التأديبية ١٤٦
المبحث الأول: الرقابة القضائية على عيب الانحراف فى استعمال السلطة فى القرارات التأديبية فى فرنسا..... ١٥١
المبحث الثانى : الرقابة القضائية على عيب الانحراف فى استعمال السلطة فى القرارات التأديبية فى جمهورية مصر العربية..... ١٥٤
المبحث الثالث: الرقابة القضائية على عيب الانحراف فى الاستعمال السلطة فى القرارات التأديبية فى المملكة المغربية..... ١٥٦
المبحث الرابع: التقييم النهائى لفاعلية قواعد الرقابة القضائية على ركن عيب الانحراف فى استعمال السلطة فى القرارات التأديبية..... ١٥٨
خاتمة: ١٥٩
أولاً: مظاهر الرقابة القضائية على القرارات التأديبية..... ١٥٩
ثانياً: حدود الرقابة القضائية على القرارات التأديبية..... ١٦١
قائمة المراجع: ١٦٣
أولاً: المراجع باللغة العربية. ١٦٤
ثانياً: المراجع باللغة الفرنسية..... ١٧٠